



# لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية بمجلس النواب تصادق على مشروع قانون تنظيم مالية الجماعات

صادقت لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية بمجلس النواب ، بالأغلبية على مشروع القانون رقم 08.45 المتعلق بتنظيم مالية الجماعات المحلية ومجموعاتها كما وافق عليه مجلس المستشارين. ويتوخى هذا المشروع ، خدمة التنمية المحلية بالنظر إلى كونه سيشكل الية فعالة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية في تدبير شؤونها وبالتالي الاستجابة لحاجيات المواطنين كما يندرج في إطار تحسين وملازمة الإطار القانوني والمؤسساتي العام المنظم لتدبير الشأن المحلي ، وفي سياق التوجهات العامة التي تم اعتمادها في إطار الإصلاحات التي عرفها الميثاق الجماعي ويعتبر المشروع شرة تقييم شامل لحصيلة الممارسة الجماعية ونقاش عميق ساهمت فيه مختلف الفعاليات المحلية في إطار لقاءات جهوية نظمت لهذا الغرض. وأوضح رئيس اللجنة، أن مصادقة اللجنة على هذا المشروع يأتي بعد المصادقة على مدونة الانتخابات والميثاق الجماعي ، وذلك في إطار إعداد الترسنة القانونية الضرورية للانتخابات الجماعية المقبلة . وأضاف أن هذا المشروع يتوخى تحسين أداء الجماعات المحلية التي تعد أداة أساسية لتحقيق التنمية المحلية، من خلال ضمان شروط الشفافية في التسيير التي تتم تحت مراقبة سلطات الوصاية والمجالس الجهوية للحسابات. وأكد أن المشروع يهدف أساسا إلى تبسيط المساطر، وكذا تمكين أعضاء المجلس والمواطنين من الاطلاع على طريقة صرف ميزانية الجماعة سواء في شفها المتعلق بالتسيير أو بالتجهيز.

الجمعة 26 دجنبر 2008

في مداخلة المستشار حسن أوتغليست باسم فرق المعارضة خلال مناقشة البرامج والتوجهات القطاعية المدرجة في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

## ضعف الإعتمادات المرصودة في مشروع الميزانية العامة لقطاع الداخلية ومصالحها المركزية والجماعات المحلية بالقياس إلى جسامته المهام الموكولة لها

### السياسة الحكومية عقيمة بشأن التوجه الإستراتيجي لدعم إعتمادات الجهات وتجميدها لحصة الجماعات المحلية بمختلف مستوياتها



سجل المستشار حسن أوتغليست، باسم فرق المعارضة خلال مناقشة البرامج والتوجهات القطاعية المدرجة في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، ضعف الإعتمادات المرصودة في مشروع الميزانية العامة لقطاع الداخلية ومصالحها المركزية والجماعات المحلية بالقياس إلى جسامته المهام الموكولة لها ولدورها الأفي والعمودي المتقاطع مع الرهانات الأمنية والإقتصادية والتنموية والديمقراطية للبلاد.

كما جدد تأكيد إنخراط وعزم فرق المعارضة على دعم مقترح الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية في إطار الوحدة الوطنية والترابية والسيادة المغربية، داعيا خصوم الوحدة الوطنية الى التعقل والترفع عن الحسابات الضيقة التي تعاكس الشرعية الدولية والإنصاف لمصلحة الشعوب المغربية . كما أكد التشبث بمغربية سبتة ومليلية وباقي الجزر المحتلة، داعيا الحكومة الإسبانية الى فتح حوار جاد وهادف لإيجاد حل لهذا الإحتلال الذي لا يبرره لا مرجعية الإنتماء الجغرافي والتاريخي ولا البشري والسيوسيو إقتصادي والثقافي لهذه المناطق، فضلا عن أمور أخرى تتعلق بإختصاصات لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، نتعرف عليها في نص المداخلة التالية

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة أمام مجلسنا الموقر لأطرح وجهة نظرنا في البرامج والتوجهات القطاعية المدرجة في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية. وأود في البداية ومن باب الواقعية أن ننوه بالمجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية في مختلف إختصاصاتها التطويرية والتدبيرية والأمنية وتأهيل مواردها البشرية عبر تجديد النخب المسؤولة في هذا القطاع الحيوي والإستراتيجي ومن خلال مبادراتها النوعية ذات البعد التنموي والديمقراطي.

وفي هذا الإطار نسجل ضعف الإعتمادات المرصودة في مشروع الميزانية العامة لقطاع الداخلية ومصالحها المركزية والجماعات المحلية بالقياس إلى جسامته المهام الموكولة لها ولدورها الأفي والعمودي المتقاطع مع الرهانات الأمنية والإقتصادية والتنموية والديمقراطية لبلادنا هذه الرهانات التي قطعت فيها بلادنا أشواط مهمة في ضوء تحسين المكتسبات وتعميق الخبر الديمقراطية والتنموي الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

## الحكومة غيبت القنوات الإعلامية العمومية عن الشأن السياسي والديمقراطي بالمغرب

تعزيز أسس دولة الحق والقانون وترسيخ المفهوم الجديد للسلطة والتنمية ، قاطعة أشواط مهمة في بناء اللامركزية كخيار إستراتيجي باعتبارها منطلقا جوهريا لتنظيم وإعداد مجال ترابي قادر على توفير مستلزمات التنمية المحلية. لا مركزية نزيها إطارا لتقريب القرار من مستعمليه ونهجا لتفعيل وتأهيل الحكامة المحلية. وفي هذا الصدد ننوه بمضامين الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة والقضايا بتسريخ البناء الديمقراطي لبلادنا عبر إقامة جهوية موسعة ، وهو ورش إستراتيجي يستلزم فتح حوار موسع لبلورة مشروع وطني متكامل يعيد النظر في التقسيم الجهوي القائم بمعايير تراعي الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ونسبتهم المرجعية التاريخية بغية بناء أقطاب جهوية منسجمة، مهيكلية وقادرة على وضع اسس التنمية الجهوية والديمقراطية المتناغمة مع الخصوصيات المحلية . وحرص على عدم التسويف في مركزية جهوية تعيد إنتاج البناء المركزي القائم المحتكر للقران وتدبير التروة.

وفي هذا السياق نود أن نسجل باسف شديد عقم السياسة الحكومية في رصد هذا التوجه الإستراتيجي لبلادنا، وذلك من خلال غياب أية إشارة مالية في مشروع ميزانيتها المطروحة على أنظارنا حول دعم إعتمادات الجهات وتجميدها لحصة الجماعات المحلية بمختلف مستوياتها، فهل بهذه الإعتمادات المرصودة والمتوافرة في القوانين المالية السابقة سنعمق خيار الجهوية ونقوي مجال تدخل المجالس الجهوية والإقليمية والمجالس المحلية؛ كما نود هنا أن نؤكد على ضرورة العمل على تعميق وتفعيل عمل وكالات التنمية والتفكير في تعميمها على باقي أقاليم المملكة التي لا تغطيها هذه الوكالات. لا يكفي تسطير البرامج وتحديث القوانين مالم تواكبها ترجمة مالية توفر الوسائل والإمكانات اللازمة لتطبيقها على أرض الواقع ، وكذا إرادة سياسة حكومية فعيلة، وهو ما لا نملكه، مع الأسف في عمل الحكومة. وهو ما يكرس تخوفنا في أن تظل الأوراش التنموية والديمقراطية المسطرة مؤجلة إلى حين. لقد كان أملا كبيرا في أن تأتي الحكومة في مشروع الميزانية بإجراءات مالية ملموسة تعزز دور الجماعات المحلية وتواكب المهام والإختصاصات المنوطة بها خاصة في ظل الجهود الكبير الذي قامت به

نود مرة أخرى أن نؤكد من أعلى هذا المنبر إنخراطنا وعزمنا في دعم مقترح الحكم الذاتي في اقاليمنا الجنوبية في إطار الوحدة الوطنية والترابية والسيادة المغربية، داعين خصوم وحدتنا الترابية الى التعقل والترفع عن الحسابات الضيقة التي تعاكس الشرعية الدولية والإنصاف لمصلحة الشعوب المغربية وطموحها الأكيد والمشروع في الوحدة والتضامن الذي لن يجد طريقه مالم يتراجع حكام الجزائر عن عدائهم لعودة المغرب الترابية الثانية بمنطق التاريخ والجغرافيا ورباط البيعة المقدس بين أبناء الصحراء المغربية والعرش. وفي نفس السياق نؤكد مرة أخرى تشبثنا بمغربية سبتة ومليلية وباقي الجزر المحتلة، داعين الحكومة الإسبانية الى فتح حوار جاد وهادف لإيجاد حل لهذا الإحتلال الذي لا يبرره لا مرجعية الإنتماء الجغرافي والتاريخي ولا البشري والسيوسيو إقتصادي والثقافي لهذه المناطق. ولا الأهداف الحيوية التي تجعل من المغرب شريكا إستراتيجيا للإتحاد الأوروبي وجارا لامحيد عنه لإسبانيا بتاريخ حضاري وجيو إستراتيجي يقتضي التكامل والعمل المشترك لما فيه مصلحة البلدين. لقد إختارت بلادنا عن حق تعميق المسلسل الديمقراطي

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لكن نتساءل في هذا السياق عن مدى انخراط القطاعات الحكومية الأخرى في إنجاح هذا التوجه التنموي الإستراتيجي إذ كيف تفسر الحكومة تراجع المغرب في سلم التنمية البشرية رغم المجهود المبذول والذي نزيد، أن يترجم بحق فلسفة التنمية البشرية التي تراهن على تنمية الإنسان كصانع للتنمية بدل الاكتفاء فقط بشروط عيشه.

في نفس السياق ونحن نسجل ما تقوم به وزارة الداخلية ومصالحها الإقليمية والمحلية والوقاية المدنية والقوات المساعدة من تدخلات لمكافحة آثار الفيضانات والكوارث الطبيعية، نود أن نشير انتباه الحكومة إلى ضرورة وضع إستراتيجية واضحة المعالم للتصدي لهذه الكوارث وما ينتج عنها من انعكاسات خطيرة على حياة المواطنين وممتلكاتهم وعلى التجهيزات الأساسية على قلتها أصلا. وكذا على البنيات الإنتاجية والأقتصادية. إستراتيجية تكون مندمجة وأقنعة تشمل كافة القطاعات مبنية على مقاربة استباقية تنطلق من اعتبار هذه الفيضانات لازمة بنيوية وليس فقط ظاهرة موسمية. إذ في غياب إرادة حكومية لسن سياسة وطنية للتعمير تشمل العالم القروي والمناطق الجبلية، وفي غياب سياسة تقوم على التمييز الإيجابي لإنصاف هذه المناطق من الناحية المالية والتجهيزية فسستظل ساكنة هذه المناطق عرضة لعنف الطبيعة المنطاف على تدهور السياسة العمومية المنتهجة. كثيرة هي التحديات المرتبطة بالتنمية المحلية المنشودة كثيرة هي التحديات لبناء مجتمع مغربي تنموي، يكرم جميع أبنائه ويقوم على أساس توازن جهوي ومحلي، محلي واجتماعي. ولكن نكتفي من القلادة بما أحاط بالعلق كما يقال.

وقبل ختام هذه المداخلة لا يفوتنا أن ننوه بما تقوم به أسرة الأمن ببلادنا بمختلف أسلاكها ومواقعها من مجهودات جبارة وتضحيات جسام لحماية أمن البلاد والسيهر على أمن المواطنين وممتلكاتهم وعملهم الوؤوب ليظل المغرب بلدا آمنا مطمئنا دائم الوفاء لمقدساته وأصالته، مناهضا لمختلف أشكال الإرهاب والتطرف أيا كانت فلسفته ومصادره، وهي مجهودات تستلزم من الحكومة العناية بالأوضاع المادية والاجتماعية لهذه الأسرة الأمنية وتحسينها بما يلائم وأجبتها الوطني ومهامها النبيلة.

وزارة الداخلية مشكورة عبر إعادها لترسنة قانونية شملت مراجعة نظام مالية الجماعات وتعديل الميثاق الجماعي ومراجعة مدونة الانتخابات وغيرها. ولكن تأكد بالملموس أن هذه الحكومة غارقة في التدبير اليومي بعيدا عن التدبير الإستراتيجي المفروض في حكومة تعتبر نفسها سياسية.

في هذا الإطار، وبخصوص القوانين المؤطرة للإستحقاقات الانتخابية المقبلة، فإننا إذ نعبر عن إرتياحتنا لمنهجية العمل التشاوري الذي أشرفت عليه وزارة الداخلية عبر المنتقيات الجهوية أو المناظرة الوطنية باكادير وإستشارتها للأحزاب السياسية، وكذا تنفيذ التزامها بتحضير هذا الإطار التنظيمي والقانوني قبل موعد الانتخابات، فإننا كنا نتمنى لو عرضت هذه المشاريع خارج الزمن المخصص لمناقشة مشروع القانون المالي حتى تتمكن جميعا من تعميق النقاش بخصوصها. كما كان أملا كبيرا لو تم العمل على مراجعة شاملة لهذه القوانين بشكل جدي بدل الاكتفاء بمراجعتها بشكل محدود يجعلنا ملزمين بإعادة النظر فيها قبيل كل إستحقاق إنتخابي. وإرتباطا بهذا السياق الإنتخابي نسجل باسف شديد شرود الحكومة مند تنصيبها عن طرح وصفات جادة وهادفة للإجابة عن سؤال العزوف الإنتخابي الذي ميز إنتخابات 7 شتنبر 2007 والذي تكرر خلال الإنتخابات الجزئية لشتنبر 2008 ، فمافي خطة الحكومة لتصبح هذا الإختلال الذي يمس جوهر الديمقراطية ويعيق مسافة التوفر بين المواطن ومؤسساته المنتخبة؛ وهنا نود أن نؤكد أن الإجراءات القانونية والتنظيمية لا تكفي لإصلاح الشرح القائم بل نظل مجرد نصيحة نالم ترافقها برامج سياسة وإعلامية وميدانية لتصبح هذا الوضع غير الطبيعي .

لقد إنتظرنا على مضيض أن تواكب الحكومة في سياستها الإعلامية الجهود المبذول من طرف الداخلية وأطرها لإصلاح الترسنة القانونية الإنتخابية، لكن خاب أملنا كالعادة ولم نسجل إلى حد الآن أية مبادرة في هذا الاتجاه للتعبة وشرح مضامين الإصلاحات المصادق عليها، لننكرس غياب القنوات الإعلامية العمومية كعادتها عن الشأن السياسي والديمقراطي ببلادنا . من جانب آخر، ومن منطلق الموضوعية والواقعية التي تميز مواقف وآراء المعارضة الوطنية البناءة لبد أن نشيد بما تبذره مصالح وزارة الداخلية لإنجاح أوراش وبرامج

## البرلمان البريطاني يشيد بالجهود التنموية والإصلاحات التي حققها المغرب في جميع المجالات

بينات من الذكر الحكيم في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ البرلمان البريطاني، وهي التفاتة تحمل رمزية عميقة تضمنت اعترافا كبيرا بمكانة المغرب باعتباره بلدا للتلاقي والحوار كما أشارت إليه بشكل خاص البارونة أودين، عضو مجلس اللوردات. من جهة أخرى، لم يفت المتدخلين التنويه بعمله الذي يقوم به بلماحي من أجل تعزيز وروابط الصداقة والتعاون القائم بين المغرب والمملكة المتحدة.

المغرب خاصة المملكة المتحدة. وأبرز مستدخلون آخرون، خلال هذا الحفل، الذي جرى بحضور العديد من الشخصيات من بينها مظلون عن البيانات السماوية الثلاث ورجالات الأدب تفرغ المغرب باعتباره بلدا يتوفر على حضارة وتاريخ عريقين واضطلع دائما بدور رائد في تعزيز قيم السلم والتفاهم والتسامح. وفي هذا الإطار، تم التذكير بتنظيم معرض للنصوص والكتب المقدسة

وهي نائبة محافظة بمجلس العموم (الغرفة السفلى بالبرلمان البريطاني) ورئيسة مجموعة الصداقة المغربية-البريطانية ضمن المؤسسة التشريعية بالمملكة المتحدة بمئات علاقات الصداقة والتعاون التي ربطت دائما بين المغرب والمملكة المتحدة. وقالت في هذا الصدد أن المغرب بلد رائع، تمكن من قطع أشواط كبيرة على درب التقدم والتنمية، مشيرة إلى أن هذه الجهود تستحق الدعم من قبل حلفاء

البريطاني) خلال حفل أقيم على شرف سفير المغرب بالمملكة المتحدة، محمد بلماحي أن المغرب تمكن من تحقيق، بحكمة وتبصر، خطوات جبارة جعلته في الصفوة الامامية في مجالات عديدة. وذكر اللورد البريطاني على الخصوص بالجهود المبذولة من قبل المغرب من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية الطموحة التي انخرط فيها المغرب. من جهتها، عبرت جولي كيركبيرد

أشاد العديد من أعضاء البرلمان البريطاني وشخصيات بريطانية بالإصلاحات الجذرية التي حققها المغرب وكذا الجهود الكبيرة التي ما فتئت المملكة تبذلها تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل تعزيز التنمية التي يشهدها في جميع المجالات مبرزين أن المغرب أصبح يمثل نموذجا بامتياز للعديد من الدول في هذا المجال. وأشار اللورد أندريسون، عضو مجلس اللوردات (الغرفة العليا بالبرلمان